الأمم المتحدة

مجلس الأمن

PROVISIONAL

S/PV.2635
12 December 1985

ARABIC

محضر حرفي مؤقت للجلسة الخامسة والثلاثين بعد الالفين والستمائة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الخميس ، ١٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٥ ، الساعة ١١/٠٠

الرئيس :	السيد باسولي	(بوركينا فاسو)
الاعضاء :	اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	السيد ترويانوفسكي
	استراليا	السيد هوغ
	بيرو	السيد بيراون
	تايلند	السيد كاسمسري
	ترينيداد وتوباغو	السيد محمد
	جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية	السيد أودوفينكو
	الدانمرك	السيد بييرينغ
	الصين	السيد فان غوشيانغ
	فرنسا	السيد لويه
	مدغشقر	السيد راكوتوندرامبوا
	مصر	السيد خليل
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ماكسي
	الهند	السيد كريشنان
	الولايات المتحدة الامريكية	السيد أوكون

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الامن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الاصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

افتتحت الجلسة الساعة ١١/٢٥

اقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال .

الحالة في قبرص

تقرير الأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في قبرص (S/17657 و Add.1 و 2)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أود أن أحيط أعضاء المجلس علما بأنني تلقيت رسائل من ممثلي تركيا وقبرص والنمسا واليونان يطلبون فيها دعوتهم الى الاشتراك في مناقشة البند المدرج على جدول أعمال المجلس . ووفقا للممارسة المعتادة أزمع ، بموافقة المجلس ، دعوة هؤلاء الممثلين الى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهم حق التصويت ، وفقا للأحكام ذات الصلة في الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس .

وحيث انه لا يوجد اعتراض ، فقد تقرر ذلك .

بناء على دعوة الرئيس ، قام السيد تركمان (تركيا) والسيد موشوتاس (قبرص) والسيد دونتاس (اليونان) بشغل مقاعد على طاولة المجلس ؛ وشغل السيد فيشر (النمسا) المقعد المخصص له الى جانب قاعة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أود أن أشير الى أن أعضاء المجلس وافقوا ، أثناء مشاورات المجلس ، على توجيه الدعوة الى السيد أوزيركواى وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس . وما لم أسمع أى اعتراض سأعتبر أن المجلس يقرر دعوة السيد كواى ، استنادا الى المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت .

ولعدم وجود اعتراض فقد تقرر ذلك.

سأدعو السيد كواى في الوقت المناسب الى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيان .

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج على جدول أعماله . ومعروض على أعضاء المجلس تقرير الأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في قبرص عن الفترة من ١ حزيران/يونيه الى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ (S/17657 و Add.2) ومن ١٢ حزيران/يونيه الى ٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٥ (S/17657/Add.1) . ومعروض أيضا على أعضاء المجلس مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/17680 الذى أعد أثناء مشاورات المجلس .

S/17680 أفهم أن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار الوارد في الوثيقة . اذا لم أسمع أى اعتراض سأطرح مشروع القرار الآن على التصويت .

ولعدم وجود اعتراض فقد تقرر ذلك .

أجرى تصويت برفع الأيدى .

المؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، استراليا ، بوركينا فاصو ، بيرو ، تايلند ، ترينيداد وتوباغو ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، الدانمرك ، الصين ، فرنسا ، مدغشقر ، مصر ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الهند ، الولايات المتحدة الامريكية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أسفرت عملية التصويت عن ١٥ صوتا مؤيدا . وبذلك يكون مشروع القرار قد اعتمد بالاجماع بوصفه القرار ٥٧٨ (١٩٨٥) .

أعطي الكلمة الآن للممثلين الراغبين في الادلاء ببيانات بعد التصويت .

المتكلم الأول ممثل النمسا . أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلـــس والادلاء ببيانه .

السيد فيشر (النمسا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدى الرئيـــس، أود أولا أن أتقدم بتهانئي اليكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر كانون الاول / ديسمبر. وانني واثق من انكم ستديرون مداولات المجلس على نحو بناء .

كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد بسلفكم ، السفير ولكوت ، الممثل الدائـــم لاستراليا ، وهي جار النمسا في الأمم المتحدة ، على الطريقة المثلى التي أدار بهـــا أعمال هذه الهيئة في الشهر الماضي .

ان طلبنا بأن يسمح لنا بالاشتراك في المناقشة بعد تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص بالنيابة عن كل البلدان التي تسهم بقوات - استراليا ، وايرلنـدا ، والدانمرك ، والسويد ، وفنلندا ، وكندا ، والمملكة المتحدة ، والنمسا - كان نتيجـــة لمشاورات اتسمت بالحرص .

وغرض هذا البيان تناول مسألة الوضع المالي للقوة ، الذى يشكل مصدر قلق عميـق لحكومات البلدان المساهمة بقوات فيها . ان الهوة الآخذة في الاتساع بين مستوى المساهمات الطوعية والنفقات الحقيقية لهذه العملية الهامة لحفظ السلم يلقي على كاهل بلداننا عبئـــا ثقيلا يتزايد باستمرار . فالبلدان المساهمة بقوات تحملت على الدوام النصيب الأكبر مـــن نفقات القوة . وقد فعلت ذلك لأنها تعتبر اشتراكها في القوة خدمة خاصة للمجتمع الدولي .

ولكن بسبب العجز المتراكم في ميزانية القوة وما ينتج عنه من معدلات سداد غـــير مرضية بالمرة أصبح نصيب النفقات الذى تتحمله البلدان المساهمة بقوات غير مناسب وغـــير منصف في اعتقادنا . ونظرا الى هذه الحالة وجهت حكوماتنا نداء خاصا الى الـــدول الأعضاء لتبذل كل جهد ممكن للتخفيف من الوضع المالي الخطير الذى يجابه القوة . وطلبنا منها ان تزيد مساهمتها أو أن تبدأ بتقديم المساهمات ان لم تكن قد ساهمت من قبـــل . وطلب الأمين العام نفس الشيء ونعرب له عن امتناننا لجهوده المتواصلة .

ان عمليات حفظ السلم تخدم مصلحة المجتمع الدولي بأسره . ولكل دولة عضو نصيب في استمرار فعالية هذه الاداة الجوهرية لحماية السلم الدولي . ولا يمكن ان نتجاهل حقيقة ان الاساس المالي المتين يمثل عنصرا هاما لنجاعة عمليات حفظ السلم . ومن المناسبة تمديد ولاية القوة تود البلدان المساهمة بقوات ان تكرر نداءها الموجه الى جميع الدول الأعضاء لتظهر تضامنها وتضاعف جهودها لتحسين الوضع المالي للقوة . كما نود ان نعرب عن تقديرنا للحكومات التي واصلت على مر السنين تقديم مساهماتها بانتظام للقوة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر ممثل النمسا على الكلمات الطيبة التي وجهها اليّ .

المتكلم التالي على قائمتي ممثل قبرص وأعطيه الكلمة .

السيد موشوتاس (قبرص) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اسمحوا لي ، سيدي ، أن اهنئكم بحرارة على تسنمكم منصب رئيس مجلس الأمن الرفيع لشهر كانون الاول / ديسمبر ، وأن أعرب عن التقدير للطريقة البارعة التي أدرتم بها المشاورات حول مشروع القرار الذي اعتمد بالاجماع للتور بتجديد ولاية قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص لمدة ستة أشهر أخرى . ومن دواعي الارتياح البالغ لحكومتي أن تكون رئاسة هذا الجهاز الهام من أجهزة الأمم المتحدة بين أيدي ممثل موقر جدير بالاحترام لبوركينا فاصو ، البلد الودود جدا الذي نتشاطر واياه أوثق العلاقات الدبلوماسية ، خصوصا في اطار الأمم وحركة عدم الانحياز . واسمحوا لي سيدي الرئيس ان اضيف تهانئي الشخصية وأقول انني اتوقع ، لما عهدته فيكم من خبرة دبلوماسية وخصال انسانية ودية ، ان تبشر رئاستكم بالخير لمجلس الأمن في مهامه الهامة .

وأود أن أعرب عن تهانئي الحارة لسلفكم ، الدبلوماسي المرموق ، السفير ريتشارد ولكوت ، ممثل استراليا رئيس مجلس الامن لشهر تشرين الثاني / نوفمبر الذي اعترف مجلس الأمن بالفعل بقيادته الحكيمة الغاية في الاتقان .

كذلك أشكر أعضاء هذه الهيئة الموقرة على اعطائي الفرصة لأخطب في المجلس. ان تجديد ولاية صيانة السلم للقوة ، التي تحظى بموافقة حكومتي ، أمر حتمي في ظل الظروف الراهنة ، نتيجة لاستمرار الاحتلال العسكري لجزء من أراضي جمهورية قبرص وعدم امتثال تركيا لمجموعة من قرارات الجمعية العامة ومجلس الامن ، فضلا عن مبادرة صنع السلم الجارية التي اتخذ زمامها الأمين العام والتي نعلق على نجاحها أهمية قصوى .

ان اعضاء المجلس يدركون أنه ، نتيجة لغزو عام ١٩٧٤ ، لا تزال نسبة ٣٧ في المائة تقريبا من أراضينا تحت الاحتلال التركي . وقد اقتلع ٢٠٠ ألف قبرصي من منازلهم وأراضيهم وأصبحوا لاجئين في وطنهم ، كما فقد المئات ، وكانت الخسارة في الممتلكات فادحة . وشعبنا الذى تعايش بعضه مع بعض لقرون قد فصل بينه بالدم والحديد على اساس الاصل العرقي .

ان الحواجز الاصطناعية وسياسات الفصل العنصرى والمحاولات الانفصالية تصور الحالة الكئيبة الحالية للامور في المناطق المحتلة . وهناك مخطط تعززه تركيا من أجل تدمير الطابع الثقافي لقبرص وتراثها عن طريق تدنيس ونهب الكنائس التي يعود تاريخها الى أكثر من ألف عام ، وكذلك أماكن العبادة الأخرى ، وعن طريق نهب الآثار القديمة والكنوز ، وتغيير الأسماء التاريخية للمدن والقرى والمواقع في محاولة قاسية لاضفاء الصبغة التركية بصورة كاملة على المناطق المحتلة . وتصاحب هذه السياسة جريمة الاستيراد الجماعي للمستوطنين لاغتصاب المنازل والملكية الخاصة بالقبارصة اليونانيين المطرودين ، بهدف تغيير الطبيعة الديمغرافية لقبرص ، ان "الانتخابات" غير القانونية الزائفة ، واعتماد ما يدعى " بالدستور " الجديد ، والاجراءات التي تتناقض وميثاق الأمم المتحدة ، تمثل جميعها انتهاكا خطيرا لقرارات الامم المتحدة ومبادرة الأمين العام ذاتها ، وتلك هي بعض العمليات غير القانونية التي تتبع وبشكل أكبر ، بعد التقويض المتعمد للاجتماع الرفيع المستوى الذى عقد في ١٧ كانون الثاني /يناير ١٩٨٥ .

وتسعى أنقرة ، متشجعة بسبب عدم القدرة الظاهرة للمنظمة العالمية على ارغام تركيا على الامتثال لقرارات ومقررات مجلس الأمن الرسمية ، الى استكمال نواياها غير القانونية ضد قبرص عن طريق تهديد سلامتها الاقليمية واقامة نظام عميل يحافظ عليه في الحكم بواسطة عملاء جيش الاحتلال .

وفي تجاهل لمطالب قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة واعلانات حركة عدم الانحياز لنزع الصبغة العسكرية بصورة كاملة عن جمهورية قبرص ، فقد صعدت تركيا في

الآونة الاخيرة من عسكرتها للمناطق المحتلة باستكمال قاعدة جوية رئيسية في منطقة ليفكونيكو المحتلة، كما أنها قد شارفت الآن على استكمال قاعدة بحرية في منطقة كايرينيا المحتلة.

وهذا دليل آخر على تجاهل الأمم المتحدة، ودلالة على التصميم القاسي على ادامة الوجود العسكرى التركي في الجزيرة. ان حجم المنشآت وضخامة التكاليف لا بد أن يثيرا قلقا جادا من حيث أغراضها واستخداماتها الحقيقية.

وفي تباين تام مع العسكرة المستمرة لا نقرة، هناك قبول بلادى الخطي بعدم المواجهة العسكرية في منطقة نيقوسيا، كما اقترح قائد القوة في الفقرة ١٧ من التقرير الأخير للأمين العام. ان قرارات الأمم المتحدة بشأن مسألة قبرص تبرز التوافق العام في الرأى العالمي. انها قرارات الزامية، وهي تطالب بالانسحاب الفورى لجميع قوات الاحتلال في جمهورية قبرص وبعودة كل اللاجئين الى ديارهم وأراضيهم بسلامة. كما تطالب أيضا باحترام سيادة قبرص واستقلالها وسلامتها الاقليمية ووحدتها وعدم التدخل في شؤونها الداخلية؛ وتطالب باحترام حقوق الانسان والحريات الأساسية لجميع القبارصة، بما في ذلك بالطبع، حرية التحرك وحرية الاستيطان وامتلاك الأرض. وتطالب أيضا بسحب اعلان الانفصال، وادانة كل الأعمال الانفصالية وعدم الاعتراف بالكيان غير القانوني. ولست في حاجة الى أن أذكر المجلس بأن تركيا قد صوتت لصالح قرار الجمعية العامة ٣٢١٢ (د-٢٩) الذى تم التأكيد عليه فيما بعد في قرار مجلس الامن ٣٦٥ (١٩٧٤)، والذى أصبح ملزما. ومن سوء الطالع، وان لم يكن من المستغرب، فان سجل تركيا تجاه الأمم المتحدة وازاء تنفيذ هذه القرارات كان سجلا مخزيا. فحتى اليوم، لم يسمح للاجئ واحد بالعودة الى داره. وفي الواقع أن العكس هو الصحيح. وفي ضوء أن أكثر من ٢٠ ألفا من القبارصة اليونانيين قد ظلوا في المناطق المحتلة عقب الهجوم الضارى التركي في عام ١٩٧٤، فان هؤلاء الضحايا التعساء الحظ لقسوة "أتيلا" قد أرغموا تدريجيا على التخلى عن ديار أجدادهم واللجوء الى المناطق التي تسيطر عليها الحكومة.

ولكن ماذا عن مطالب مجلس الأمن بسحب محاولة الانفصال ووضع حد نهائي للاحتلال التركي، وكذلك ضرورة احترام حقوق الانسان والحريات الأساسية؟ لقد

قابلتها أنقرة بتجاهل تام وبعدم امتثال مطلق . وفي حقيقة الأمر أن كل يوم يمر يشهد خطوات جديدة تتخذها تركيا لتشديد قبضتها على ضحيتها الصغيرة عن طريق القيام بأعمال غير قانونية جديدة في المناطق التي يسيطر عليها الجيش التركي ، أعمال تتناقض وقرارات الأمم المتحدة وتأكيدات أنقرة نفسها التي قدمتها للأمين العام .

وانني على ثقة أن أعضاء المجلس لا يأخذون بجدية تلك الحجج الزائفة التي تقدمها تركيا بأن هذه الاجراءات غير القانونية تنبع من القبارصة الاتراك الذين يزعم أنهم يديرون المناطق المحتلة . ان الجيش التركي هو الذي يتولى ادارة كل الامور . وقد اعترفت بذلك الهيئة الاوروبية لحقوق الانسان التي وجدت تركيا مذنبة بارتكاب انتهاكات فادحة لحقوق الانسان في قبرص . فالجيش يتدخل أينما وحيثما يختار - في كبح - بل وقمع - القبارصة الاتراك الذين يطلب منهم الطاعة المطلقة . فهناك جندي واحد لكل أربعة مدنيين ، واذا ما أضفنا المستوطنين الذين أتت بهم أنقره من الاناضول فان هناك اثنين من المواطنين الاتراك مقابل كل أربعة من القبارصة الاتراك . ان هذه العسكرة وهذا الاتخام للمنطقة بالمواطنين الاتراك يحبطان أي سياسة مستقلة أو أي اجراء تتخذه الطائفة القبرصية التركية - التي هي في الحقيقة تحت الاحتلال والتي هي لذلك غير قادرة على التفاوض بحرية - وفقا لما تقضي به قرارات الأمم المتحدة . ان وجود القوات التركية يفرض عقبة لا يمكن التغلب عليها أمام المفاوضات الحقيقية ، اذ لا يمكن لأحد أن يتفاوض بحرية تحت تهديد السلاح .

ان السياسات التوسعية التي تنتهجها تركيا ازاء قبرص وشعبها تفسر المواقف التي اتخذتها الطائفة القبرصية التركية أثناء الجولات المتعددة للمحادثات بين الطائفتين ، على أساس مبادرات أميننا العام ، ووفقا لأحكام قرارات الأمم المتحدة التي تطالب بانسحاب القوات الأجنبية من قبرص . وبالفعل ، وخلافا للتأكيدات المتكررة التي تقدمها تركيا وبعضها قدم في هذا المحفل ، فاننا نواجه الآن حالة نجد فيها أن تركيا والسيد دنكتاش يجروآن على الاعتراف علنا بأن موقفهما كان ولا يزال أن انسحاب قوات الاحتلال التركية في قبرص أمر لا يمكن التفاوض عليه وأن القوات التركية ستظل في قبرص الى الأبد .

هذه البيانات تسخر من كلمات السيد غيناس وزير خارجية تركيا في وقت الغزو والبيانات الأخيرة التي أدلى بها السيد كرجا الممثل الدائم السابق لتركيا لدى الأمم المتحدة في مجلس الأمن ومفادها :

" سوف تبقى القوات المسلحة التركية في أراضي تلك الدولة الاتحادية حتى ابرام الاتفاق النهائي بين جميع الأطراف المعنية " (S/PV.2405)

ينبغي أن نؤكد في هذا السياق أن قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن تطالب بانسحاب القوات التركية فورا . وهذا هو المطلب الرسمي لهذه الهيئة الموقرة . وليست هناك أية شروط بشأن الانسحاب ، الا أن يكون الانسحاب فوريا . ومن ثم ، وبالاصرار التركي على ذريعة " الحماية الفعالة " فانه يطلب من المجتمع الدولي ، بما في ذلك الجانب اليوناني القبرصي ، أن يقبل شيئا يتناقض مع أحكام قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن . هذه القرارات الصادرة عن مجلس الأمن قرارات الزامية تلزم كل الدول الأعضاء والأمين العام نفسه ، وبالطبع المعتدى وضحيته .

كما لو كان هذا كله لا يقدم دليلا كافيا على تشدد المواقف التركية ، يقوم الجانب التركي بتقويض آخر لمبادرة الأمين العام عن طريق اصداره عدة بيانات تحول دون الاعمال المستقبل للحريات الثلاث وهي حرية التحرك وحرية الاقامة وحرية ملكية الأرض ، وهذا ، في حقيقة الأمر ، يصل الى مستوى نفي حق شعب قبرص - بصرف النظر عن الأصل العرقي - في أن يتحرك بحرية في بلده ، بعد التوصل الى حل .

هذه المواقف التركية ، بينما تنتهك المبادئ المقبولة دوليا لحقوق الانسان ، تتنافض أيضا مع نص وروح قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن بشأن قبرص وبخاصة قرارات مجلس الأمن ٣٦٥ (١٩٧٤) و ٥٤١ (١٩٨٣) و ٥٥٠ (١٩٨٤) ، التي لا تقضي بعودة جميع اللاجئين الى ديارهم بسلام فحسب ، وانما تضمن أيضا حقوق الانسان والحريات الاساسية لجميع القبارصة .

من ناحية أخرى فان الاصرار التركي على أن تحتفظ تركيا - حتى بعد أن يتم التوصل الى اتفاق - بوجودها العسكرى في الجزيرة ، رغم العدوان الذى ارتكبته ضد جمهورية قبرص ، انما يصل الى حد اجبار الضحية على توفير الخدمات الحمائية للمعتدى .

كانت هناك ايضا بيانات متكررة مفادها ان ما يسمى الجمهورية التركية لقبرص الشمالية ، بوصفها " دولة مستقلة " ، لها الحق في الدخول في معاهدات أو في أن تسعى الى اعتراف دول أخرى بها . ان اقامة مصرف مركزى ، وهو الأمر الذى كشفناه في اجتماعات سابقة لهذا المحفل ، بوصفه عملا انفصاليا تقسيميا ، والاعلان الذى صدر مؤخرا بأن المصرف سوف يبدأ قريبا في اصدار عملة ، يتمشيان مع مخطط ما يسمى" الاستقلال الانفصالي " . ولن أشير مرة أخرى الى التأكيدات المنافقة التي أعطيت هنا أمامكم في هذه الهيئة الموقرة - بعد اعلان اقامة ما يسمى المصرف المركزى في عام ١٩٨٢ - بأن هذا لا يمكن أن يكون عملا انفصاليا ، حيث أن العنصر الهام للمصرف المركزى ، وهو اصدار العملة لم يكن قائما ولن أتناول بالتفصيل الآن الحجة السخيفة التي تدفع بها تركيا ، وهي أنه بعد المحاولة الانفصالية في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٣ ، كان الهدف الوحيد للسيد دنكتاش ببساطة هو اقامة دولة مركبة هي جمهورية قبرص الاتحادية ، وذلك لأن المخططات الشريرة التقسيمية الانفصالية التي تقوم بها تركيا الآن واضحة للجميع .

مع هذا ، فانني أعود مرة أخرى الى عدم قانونية نتيجة العدوان هذه ، أى ما تسمى الجمهورية التركية لقبرص الشمالية ، **هذه العملة ليست لها أراض تخصها الا** الأراضي التي احتلتها القوات التركية ، ولما كانت هذه القوات قد اقتلعت مؤخرا القبارصة اليونانيين الاصليين الذين يمثلون كما قلت من قبل ٨٢ في المائة من سكان هذه المناطق ، ونقلوا آلافا من المستوطنين من تركيا ، الى ديار وأراضي اولئك المطرودين ، فاننا اذ نستمع الى ممثلي تركيا وهم يتكلمون في محافل الأمم المتحدة

عن الحاجة الى احترام حقوق الانسان والحريات الأساسية ، نشهد مثالا على السخف والوقاحة يصل الى حد السخرية . ان حق تقرير المصير ، كما نص على ذلك قـــرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) ينبغي أن تمارسه الشعوب بأسرها ، وليســـت فئات معينة بشكل منفصل ، أو فئات دينية أو جماعات طائفية أو عرقية . ولا يسع المرء الا أن يتساءل عن الوضع الذى ستكون عليه خريطة العالم اذا ما قبلت الطريقة التركية للنظر الى الأمور . وسوف يكون من المثير للاهتمام ايضا ان نرى كيف تتقطع أوصال تركيا نفسها اذا ما طبقت هذه النظرية .

ان حق تقرير المصير لا يمكن أن يمارس على جزء من أراضي قبرص ، تسيطر عليه قوات محتلة عسكرية بقوة السلاح ، مادامت لدى جمهورية قبرص الولاية الشرعية على تلك المنطقة ، كما أكدت ذلك قرارات الأمم المتحدة المتعددة . ومن ثم ، فان ما يسمى بالاستفتاء من أجل دستور جديد " للجمهورية التركية لقبرص الشمالية " الانفصاليـــة التي أعلنت من جانب واحد ، وما يسمى بانتخابات ٥ أيار/مايو و ٩ حزيران/يونيـــه ١٩٨٥ التي أجريت في المناطق المحتلة ، ليس لها أى وضع قانوني ، وتمثل سخرية من جميع المبادئ الديمقراطية ، وانتهاكا للقانون الدولي والمعايير المعترف بهـــا عالميا لحقوق الانسان .

ان الاصرار التركي على الوجود الدائم لقوات الاحتلال في قبرص ، لا يتناقـص مع جميع قرارات الأمم المتحدة فحسب ، وانما يقوض أيضا الآمال في انجاح مبـــادرة الأمين العام . ان شعب قبرص يطالب بالسلم وانهاء محنته . الا انه مستعد لقبـول أى شيء أقل من السلم والعدل والحرية ، وهي التي تسمح له بالعودة الى ديـــار أجداده ، وهذا يعني أنه لا جيوش اجنبية ، ولا خطوط تقسيم ، ولا تدخل فـــي شؤونه الداخلية .

كما أعلن رئيسي بالأمس ، فان أحد الشروط الأساسية لحل مشكلة قبرص هـــو انهاء الاحتلال - الذى يعني انسحاب القوات التركية من جمهورية قبرص قبل اقامـــة حكومة مؤقتة .

فيما يتعلق بالاضافة الأولى الى تقرير الأمين العام بشأن مساعيه الحميدة التي عممت يوم ٩ كانون الأول /ديسمبر ١٩٨٥ أود أن أقول ما يلي :

كما هو الحال دائما ، فان جانبنا قد تعاون بشيء بناء مع الأمين العام في مبادرته الحالية ، التي بدأت في فيينا في آب/أغسطس ١٩٨٤ واستمرت بمحادثات الجوار والاجتماع على المستوى العالي والاجتماعات على مستوى أقل . وسوف نستمر في القيام بذلك .

وفي الوقت نفسه فاننا نعتقد انه ينبغي ان ندكر أعضاء مجلس الأمن بما يلي . بعد الاجتماع الرفيع المستوى الذى لم يسفر عن أية نتائج بسبب رفض السيد دنكتاس المستمر الاشتراك في حوار له هدف ، ورفضه لجميع الجهود التي ترمي الى التسوية ، قبلنا فكرة الأمين العام بعقد اجتماع جديد رفيع المستوى . ولكن السيد دنكتاس رفض هذه الفكرة كما رفض التعاون وبالاضافة الى ذلك مضى في اقامة سلسلة من الأمور غير القانونية التي تستهدف ترسيخ اعلان الاستقلال الانفرادى الذى لا أساس له من الصحة والذى طلب مجلس الأمن سحبه والغاءه .

وبعد أن رفض السيد دنكتاس على نحو مماثل اقتراح الأمين العام بعقد اجتماع مشترك على مستوى أدنى قبلنا بروح التوفيق ذاتها فكرة أخرى للأمين العام بعقد اجتماعات منفصلة مع الجانبين . وقد عقدت عدة اجتماعات بين الأمين العام أو زملائه وبين جانبنا ، بما في ذلك الاجتماعات التي عقدت مع رئيس جمهورية قبرص ووزير الخارجية ، وتوصلنا نتيجة لذلك الى وثائق نيسان /ابريل التي وصفها الأمين العام في تقريره المؤرخ في حزيران /يونيه ١٩٨٥ بانها الصيغة الأفضل التي يمكن أن تؤدى الى حل دائم وعادل لمشكلة قبرص .

وهكذا توصلنا في أقل من شهرين الى اتفاق كامل مع الأمين العام . وفي اطار هذه العملية وهذا أمر معروف تماما ، كنا على وشك التوصل الى خط الأمان الذى يفصل بين الحل العادل القابل للتطبيق والحل الذى لا يتفق مع مقاصد وأهداف الميثاق وقواعد القانون الدولي بما في ذلك الحد الأدنى من المستويات التي تنطبق على الحريات الاساسية والحقوق الديمقراطية .

ويدرك الأمين العام موقفنا تمام الادراك ، ومن ثم ليس لدينا شك في انه عند اتخاذ خطوته القادمة ، سوف يتصرف ،بانصافه المعهود وفق ذلك .

وفي جهد مواز ، حاولت الأمانة العامة في الشهور الثمانية الأخيرة أن تحصل من الجانب القبرصي التركي على رد ايجابي بشأن الوثائق . وفي حزيران /يونيه

الماضي ، أبلغ الأمين العام مجلس الأمن بأن الجانب التركي لم يبد بعد موقفه بشأن الجهود التي يقوم بها منذ كانون الثاني /يناير الماضي ، وانه كان ينتظر الاجابة من هذا الجانب . واذا ما استخدمنا أخف تعبير ، فان الرد الذى حصل عليه الأمين العام بعد عدة شهور ، لم يكن ايجابيا ، ويبدو أن هذا الجانب يحتفظ بنفس موقفه حتى الآن .

لذلك ، فان كل ما نحتاج اليه هو أن نقنع الجانب الآخر بأن يبدى مثلنا ، النية الحسنة ، وان يقبل وثائق نيسان /ابريل كما هي ، أو بشكل موحد وبذلك يمهد الطريق لاجراء مفاوضات مضمونية وايجاد حل سريع للمشكلة القبرصية . اننا نعتقد اعتقادا راسخا بأن أعضاء مجلس الأمن ، وجميع أعضاء الأمم المتحدة يمكنهم أن يساعدوا على نحو كبير الأمين العام في التوصل الى هذه النتائج .

ومن جانبنا ، فان حكومة قبرص تتوق الى التوصل الى تسوية تفاوضية للمشكلة ، ونعتقد اعتقادا راسخا ان شعب قبرص بالكامل سوف يستفيد من انهاء الاحتلال العسكرى لجزء من اراضيه الوطنية الذى دام حوالي ١٢ عاما . وعن طريق حل دائم وعادل سيتمكن كل شعب قبرص من التمتع مرة أخرى بالسلم وحرية التحرك والاقامة في أى مكان من الجزيرة ، دون عائق . هذه هي تطلعات شعبنا ، من أجل العدل والسلم والتعاون والسعادة في جمهورية قبرص المتحدة ، وهي تطلعات تتفق مع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ، واعلانات بلدان عدم الانحياز ، والكومنولث والاتفاقات رفيعة المستوى .

وتعبيرا عن النية الحسنة امتنعت حكومة قبرص في الدورات الثلاث الماضية للجمعية العامة عن المطالبة بمناقشة مسألة قبرص أمام الأمم المتحدة . لقد فعلنا ذلك حتى نسمح لمبادرة الأمين العام أن تمضي بسلاسة . ومع ذلك يجب الا يتوقع أحد أن نكون نحن الجانب الوحيد الذى يستجيب الى اقتراح الأمين العام من أجل هذا الوقف المؤقت . وكما أعلنا من قبل فان آمالنا في الحق والعدل معلقة بالأمم المتحدة

التي يشكل ميثاقها حجز الأساس في سياستنا الخارجية والتي نرى فيها الاطار الذى يوجد فيه الحل الدائم والعادل لمشكلتنا .

اننا نجاهد من أجل ضمان تنفيذ قرارات الأمم المتحدة في هذا الصدد ، وحتى نجعل قبرص جزيرة لا توجد فيها جيوش اجنبية أو خطوط تقسيم وان نعيد بناء جســـور التعاون التي نسفها التدخل الخارجي بجميع أشكاله ، من جانب القوى المتعصبـــة للتقسيم والمواجهة .

وتكرر حكومة قبرص تأييدها غير المتحفظ للجهود التي تستحق الثناء ، الـــتي يبذلها أميننا العام السيد بيريز دى كويلار في اطار مبادرته الشخصية وفقا للقرارات ذات الصلة الصادرة من مجلس الأمن . وفي هذا الصدد أود أن أعرب له عن تقديرنا العميق لجهوده التي لا تكل في السعي الى ايجاد حل سلمي وعادل لمشكلة قبرص .

اننا نثني بحرارة ايضا على المساهمة القيمة لوكيل الأمين العام السيد برايـان اوركارت فاسهامه المجدى العظيم في الأمم المتحدة ، عن طريق الدفاع المخلص عـــن مبادئ ومقاصد الميثاق والعمل على تعزيز هيبة وفاعلية المنظمة العالمية يرفعانه الـى أعلى نقاط التمييز في الاسهامات الدولية . وان قبرص تتمنى له كل خير وتقدم له الشكر على ما فعله من أجل شعبها .

اننا نقدر كل التقدير ايضا الاسهام القيم لمساعدى الأمين العام ، الســـيد فيسيل والسيد بيكو على جهودهما المستمرة لتعزيز قضية السلم في بلدنا .

أود أن أشيد بصفة خاصة بالسيد جيمس هولغر الممثل الخاص بالنيابة للأمـــين العام في قبرص على الطريقة الفعالة التي يتابع بها مهمته الصعبة .

وتعرب حكومة بلادى عن تقديرها العميق للواء غرايندل قائد قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص وضباطه ورجاله ، على الطريقة المتفانية التي يواصلون بهـــا الاضطلاع بالمهام التي أوكلها اليهم مجلس الأمن . وبمناسبة الاشارة الى قوة الأمـــم المتحدة لصيانة السلم في قبرص أود بطبيعة الحال أن أعرب عن شعورنا العميق بالشكر

والتقدير لجميع الحكومات الصديقة التي مكنت قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص من أن تستمر في تقديم خدماتها التي لا غني عنها لصيانة السلم في قبرص، وذلك عن طريق مساهماتها الطوعية بالافراد والاموال .

وقبل أن انهي بياني أود أن أعرب عن أملنا في أن تمضي لجنة الاشخاص المفقودين في قبرص في القيام على وجه عاجل باعمالها الانسانية للتأكد بشكل قاطع من مصير المئات من الاشخاص المفقودين فهذا التزام اخلاقي ندين به لاسرهم .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : اشكر ممثل قبرص على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي .

المتكلم التالي هو ممثل اليونان ، وادعوه الى الادلاء ببيانه .

السيد دونتاس (اليونان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن اهنئكم سيدي ، على توليكم رئاسة مجلس الأمن في شهر كانون الأول /ديسمبر وانني على ثقة من انه بفضل لباقتكم وخبرتكم الدبلوماسية المعروفة تماما ستتمكنون من الاضطلاع بعملكم الصعب .

ولا يفوتني أن انتهز هذه الفرصة لاشكر رئيس مجلس الأمن في شهر تشرين الثاني /نوفمبر ، الممثل الدائم لاستراليا ، السفير ولكوت على الطريقة الممتازة التي أدار بها اعمال المجلس .

لقد تناول ممثل قبرص باستفاضة العديد من الجوانب المتعلقة بمشكلة قبرص. وبمناسبة اجتماع المجلس اليوم، أود ببساطة أن أكرر بعض المواقف الأساسية لحكومتي فيما يتعلق باستمرار احتلال الجيش التركي لقبرص الشمالية. وبعبارة أخرى، أود أن اتطرق الى جانب من أهم الجوانب في مسألة قبرص.

وبغض النظر عن العلاقة الخاصة بين اليونان والشعب القبرصي، فان اهتمام بلدى ينبع أيضا من حقيقة أنها أحد الضامنين لجمهورية قبرص. ولا تزال حكومتي على قناعة راسخة مؤداها أنه لا يمكن تصور أى حل لمسألة قبرص ما دام هذا الحل لا ينص على انسحاب الجيش التركي من الجزيرة قبل انشاء أية أجهزة انتقالية في الجمهورية وفقا لاتفاق نهائي وعلاوة على ذلك، فانه لا بد من الاتفاق على نظام للضمانات الفعالة. ومن شأن الاتفاق أن يقلص بدرجة معقولة من مخاوف الطائفة القبرصية التركية من أن الطائفة القبرصية اليونانية قد تنتهك حقوقها. وبصورة مماثلة، فان هذا من شأنه أن يحمي الغالبية الساحقة من الطائفة القبرصية اليونانية، وأن يضمن على نحو فعّال السلامة الاقليمية لجمهورية قبرص ضد أى تهديدات تركية أخرى.

وفيما يتعلق بأمن الطائفة القبرصية التركية فيمكن تحقيق هذا الهدف على نحو مقنع عن طريق ضمانات دستورية عملية وعن طريق تمديد وجود قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص تحت ولاية جديدة لفترة زمنية وافية. وقد اقترح هذا الترتيب مرات عديدة الرئيس كبريانو ورئيس الوزراء باباندريو.

وفيما يتعلق بأمن الغالبية القبرصية اليونانية، فان انسحاب الجيش التركي سيمثل تطورا ايجابيا. واسمحوا لي في هذا الصدد أن أقتبس من بيان السياسة الخارجية الرئيسية الذى أدلى به رئيس وزراء بلادى باباندريو أمام البرلمان بتاريخ ٦ كانون الأول/ ديسمبر، وجاء فيه: "لا يمكننا أن نقبل أى فترة انتقالية أو حكومة مؤقتة قبل انسحاب آخر جندى تركي وانهاء احتلال قبرص". وأضاف رئيس الوزراء قائلا: "اذا أصبحت تركيا من الدول الضامنة فلن نوافق على أن نصبح دولة ضامنة أيضا... واقتراحنا، أى اقتراح اليونان هو أن تقدم الضمانات مجموعة من الدول من الشرق والغرب ومن دول العالم الثالث".

والمنطق وراء هذا البيان واضح كل الوضوح . فمن غير الحكمة ، بل مما يشكـــل خطورة على اليونان ، أن تضمن حلا قد يكون من المتعذر تحقيقه دستوريا ولكنه قد ينـــص أيضا على وجود الجيش التركي في الجزيرة بشكل أو بآخر ـ واسمحوا لي أن أشدد تشديدا خاصا على هذه النقطة الأخيرة . ومن المحتمل جدا ان ينهار هذا الهيكل قريبا ، ممـــا يؤدي الى نشوء أزمة كبرى تهدد السلم في المنطقة . وانني لعلى يقين أن اعتبارات مـــن هذا النوع ليست غريبة على الذين يقدمون أفكارا لحل مشكلة قبرص .

وفي هذا السياق ، اسمحوا لي أن أشير الى تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة S/17657/Add.1 المؤرخ في ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ الذي قرأناه بما يستحقه مـــن اهتمام ، ولاسيما الفقرة ١٠ منه ، وأود أن أذكر ، أنه كما يبدو لنا ، أن أي اتفاق لا ينص صراحة على المسألة الرئيسية المتمثلة في انسحاب الجيش التركي قبل انشاء أية آلية انتقالية من شأنه أن يجعل المبادرة كلها ممارسة عقيمة لا تجدي فتيلا ؛ ومن شأنه أيضا أن يعـزز موقف المعتدي في قبرص . ومن الواضح أن الأمم المتحدة لا يمكن أن تكون لديها مثـــل هذه النية .

أما فيما يتعلق بالجوانب الدستورية للمسألة القبرصية ، فهذه ليست مسألة تشترك فيها اليونان . وسوف أقصر كلامي على القول ببساطة ، اننا نرى أن أي حل للمسألـــة لا بد وأن ينص على هيكل للدولة يتفق اتفاقا كاملا مع المبادئ الديمقراطية المقبولة عالميا ، أي لا ينبغي له أن يتجاهل عنصر التكوين السكاني وأن يكون عمليا لتحاشي وقوع مآســـي كبرى في المستقبل .

ان الحكومة اليونانية ما فتئت تؤيد مبادرة الأمين العام ، السيد بيريز دي كويبار . ونقدر أيما تقدير جهوده التي لا تعرف الكلل وتفانيه في الاضطلاع بمهمة بالغة الصعوبـــة . ونتمنى مخلصين أن يتمكن ، عن طريق الاجراءات التي شرع فيها ، للتقريب بين مواقـــف الطرفين . ولكن بالنظر الى التناولات الهامة للغاية التي قدمها الرئيس كيبريانو ـ والتي ربما تكون قد تجاوزت حد السلامة بالنسبة للطائفة القبرصية اليونانية ودولة قبرص ـ فاننـــا نعتقد ان هذا هو الوقت المناسب لكي تتخذ تركيا خطوة حاسمة .

من المعروف جيدا لهذا المجلس اننا تأخرنا بالفعل لسنوات عديدة جدا في جهودنا من أجل استعادة وحدة جمهورية قبرص وسلامتها الاقليمية ، التي تجد نفسها مقسمة بحكم الأمر الواقع الى نصفين . لقد حان الأوان لايجاد حل يمكّن الشعب القبرصي بأسره ، بصرف النظر عن انتماءاته الدينية أو الوطنية — الشعب كله ، المؤلف من اليونانيين والأتراك والأرمن واللاتينيين والموارنة — من التمتع بفوائد السلم : الحرية والازدهار .

وفي الختام ، أود أن أعرب عن عميق تقديرنا للواء غرايندل وضباط وأفراد القوة والممثل الخاص بالوكالة للأمين العام، السيد جيمس هولمز، لقد أدوا واجباتهم بتفان وبطريقة ممتازة ونعرب عن امتنانا لهم . ونتوجه بشكرنا الخاص أيضا الى جميع البلدان الصديقة ، التي ما برحت تسهم منذ سنوات عديدة بالقوات والأموال مما يمكّن من استمرار وجود قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص ، وهو وجود قيّم للغاية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر ممثل اليونان على الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ .

المتكلم التالي على قائمتي هو السيد أوزر كوراى ، الذى وجه المجلس اليه الدعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي . ادعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والى الادلاء ببيان .

السيد كوراى (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدى الرئيس ، أود أن أشكركم ، وأشكر من خلالكم ، جميع أعضاء مجلس الأمن الموقرين على منحي هذه الفرصة للاشتراك في مداولات مجلس الأمن بشأن تمديد وجود قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص لفترة ستة شهور .

ان الجانب القبرصي التركي يقدر ايما تقدير هذه الفرص التي تمكنه من الأعراب عن وجهات نظره بشأن مسألة قبرص ، لأنها فرص قل ما تلوح . وهذا التوزيع المجحف ، بين الجانبين في قبرص ، لحق كل جانب في اسماع رأيه وعرض قضيته ، يكمن اليوم في صميم الفشل في تحقيق حل تفاوضي للمسائل المعلقة بين الشعبين في قبرص . وكلما سارع

المجتمع الدولي الى ادراك هذه الحقيقة تحسنت امكانات التوصل الى نتيجة مرضية ومقبولة بصورة متبادلة لهذه المسائل . وفي غياب هذا الادراك فان الجانب القبرصي اليوناني سيسعده جدا ان يطيل أمد المسألة ، ومن ثم يبقي على احتكاره لاسم " حكومة قـــبرص " وهو اسم تم التحايل على اغتصابه منذ ٢٢ عاما ، أى في عام ١٩٦٣ .

انها لمفارقة تدهش دائما الجانب القبرصي التركي ان ممثل الجانب الذى حـــاول على مدى سنوات بجميع الوسائل المتاحة له ان يدمر استقلال الطائفتين في جمهورية قبـــرص عام ١٩٦٠ ، وان يحوله الى مستعمرة يونانية قد نجح بتواطؤ الآخرين في الحضور هنـــا والتكلم باسم " جمهورية قبرص " والادعاء بتمثيل كل سكانها ، ومن جانب آخر فان ممثـــل الجانب الذى خلق كفاحه الشجاع ومقاومته الباسلة تلك الجمهورية ومنع استعمارها ، يتكلـــم اليوم أمام هذه الهيئة الموقرة ، بموجب المادة ٣٩ من أحكام النظام الداخلي المؤقـــت . وبالنسبة لنا ينبغي تصحيح هذه الحالة غير العادلة والمزعجة التي لا تقوم على أى اســـاس دستورى ، اذا أردنا فتح المجال لحل تفاوضي .

واسمحوا لي أن أدفع بتخمين وهو انه بالرغم من المادة التي دعيت الى التكلم أمـــام المجلس بموجبها اليوم ، فان جميع الموجودين في هذه القاعة ، بما فيهم السيد موشوتاس يسلمون في صمت بحقيقة ان السيد موشوتاس وأنا شخصيا ، اذا استبعدنا أى محاولات للخداع نتكلم في الواقع كممثلين لجانبين او شعبين ، لا أكثر ولا أقل . اذن الاختلاف الوحيد هو ذلك القناع الذى سمح بموجبه للجانب القبرصي اليوناني بأن يعمل في ظله منذ ١٩٦٣ــ وهي السنة المؤسفة للانقلاب القبرصي اليوناني ضد حكومة قبرص ذات الطائفتين .

وبالنسبة لمن لا يطيقون صوت ووجود بعض القبارصة الأتراك في هذا المبنى ، فاننا نتقدم بوعد واحد : وهو ان الصوت الحقيقي للشعب التركي لقبرص سوف يتزايد قوة ، ولـــن نجبر على الصمت ، ولن نخدع للتنازل عن وجودنا .

لقد شهدنا توا محاولة يائسة قام بها السيد موشوتاس لاعادة كتابة التاريخ ــ وهي محاولة صعبة مهما كانت المعايير . وان فشله في هذا ، لا يعود اليه وحده ، لان مـــن سبقوه قد حاولوا وفشلوا ايضا قبله . واذا أراد ، فانه يمكن ان يجد عزاء في ذلك . الا ان ذلك ــ كما نأمل ــ يمكنه ان يوقظ الجانب القبرصي اليوناني ، حتى يرى ان دوره المعتـــاد للبث المستمر للاكاذيب والاتهامات المزيفة ضد القبارصة الاتراك وتركيا في المحافل الدولية ، لن يسفر عن أية نتيجة ، لان هذا الاسلوب قد استخدم واستغل الى أقصى الحـــدود لمدة طويلة ، بلغت بالتحديد ٢٢ سنة كاملة .

لقد تجول هذا الكيان غير القانوني ، الذى يختفي تحت ستار أنه الطرف الضحية ، سنة بعد أخرى في جميع انحاء العالم ، وهو يكرر حججه البالية ، واتهاماته الكاذبـــة ضد الشعب التركي في قبرص الذى قهره لفترة طويلة ، ولكنه فشل في استعباده وضـــد تركيا ، التي قامت بتدخلها بضبطه متلبسا بجريمته ووضعت حدا لجرائمه البغيضة ضـــد القبارصة الأتراك ، وجزيرة قبرص .

وقد استمعنا اليوم الى مزيد من نفس الحجج ، واننا نعتبرها انها لا تستحـــق الرد . ويكفينا القول بأن من يرغبون منا في الاسهام في خلق مناخ يفضي الى الحل السلمي لمشاكل الجانبين في قبرص ، ينبغي ان يبذلوا كل ما في وسعهم لوضع حد لهـــذه المحاولات اليائسة ذات الطابع البيزنطي .

وينبغي أن تفهم القيادة القبرصية اليونانية ، مرة والى الابد ، ان الوقت قـــد حان لان تقوم باختيار حاسم بين قبول جهود الامين العام للامم المتحدة ومبادراته في اطار بعثة المساعي الحميدة وفقا لقرار مجلس الأمن ٣٦٧ (١٩٧٥) ، او استمرار محاولتهـــا اليائسة في المحافل الدولية ، بتصويرها على نحو زائف ادارتها غير المشروعة بوصفهـــا "حكومة قبرص" والادعاء بانها قادرة على تمثيل الجانبين في قبرص والتكلم باسمهما .

وبعبارة اخرى ، فان الخيار هو بين السلم عن طريق المفاوضات ، علـــى قـــدم المساواة ، مع الممثلين المنتخبين للشعب التركي في قبرص ، او السعي المستمر الـــى قرارات غير واقعية ومنحازة ومدينة وتضر بالسلم والوفاق .

هل يبشر التصرف الاخير للقيادة القبرصية اليونانية بأى أمل بالنسبة للمستقبـــل ؟ لسوء الطالع ، فان الرد ، لا . ان السيد كبريانو وادارته ، برفضه لمشروع الاتفاق الذى عقد في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤ ، الذى كان نتيجة أربعة أشهر من محادثـــات الجوار عالية المستوى بين الجانبين ، في اجتماع قمة ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ الذى عقد بناء على طلب من السيد باباندريو الزعيم القبرصي اليوناني ، لم يعرب عن أية مشـــاعر بالأسف في الأشهر التالية . وحتى المبادرة المستمرة والجهود التي يبذلها الامين العـــام للامم المتحدة للتوصل الى وثيقة جديدة تكون مقبولة للجانبين ، لم تكن اسبابا كافية للقادة

القبارصة اليونانيين للتنازل عن محاولاتهم الجديدة لاضفاء الطابع الدولي للصراع واستغلاله في غياب الممثل المشروع للجمهورية التركية لقبرص الشمالية .

وان قرار لواندا الذى اعتمد في مؤتمر وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز الذى انعقد من ٢ الى ٧ ايلول/سبتمبر ١٩٨٥ بعد تحريض الجانب القبرصي اليوناني ، وفي غياب الممثلين الشرعيين للجمهورية التركية لقبرص الشمالية ، مثال حي للسياسة القبرصية اليونانية التي لا تتغير في استخدام القرارات غير الواقعية وغير ذات الصلة التي تعتمد في المحافل الدولية ، لتحقق ، ولو على الورق ، ما لا يمكنهم تحقيقه ، بالقوة أو بالسلاح ، في الميدان . وهو تحويل جزيرة قبرص الى مكان لا يسمح فيه للقبارصة الاتراك برفع رؤوسهم ، ناهيك عن الحكم .

وبعد لواندا ، انتقلت هذه المحاولات الى جزر البهاما ، والى مؤتمر الكومنولث المنعقد من ١٦ الى ٢٢ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٥ . وهناك شهدنا ايضا تكرار نفس الاحداث .

لقد اتخذ الجانب القبرصي اليوناني هذه الخطوات عن عمد وبادراك كامل لآثارها السلبية المتوقعة على الجهود المستمرة للامين العام للامم المتحدة لفتح الطريق الى حوار مثمر منعه السيد كيريانو في قمة ١٧ كانون الثاني/يناير .

ولا يمكن لحكومة الجمهورية التركية لقبرص الشمالية ، بكل ما لديها من حسن نية ، ان تتجاهل او ان تتسامح او تتغاضى عن اعمال الجانب الآخر او نتائج هذه الاعمال ، لان هذه القرارات تتضمن كل العناصر التي يمكن ان تنهي مبادرات الامين العام للامم المتحدة او على الاقل تسلبها من اى معنى . ونعتقد ان الامين العام نفسه يشعر بالقلق بشأن آثار هذه الاعمال والقرارات على مبادراته ، اذ يعلم بطبيعة الحال ان محتويات هذه القرارات تتناقض وترفض في مناسبات عديدة الاتفاقات المختلفة التي تم ابرامها بين الجانبين في قبرص ، تحت رعاية الامم المتحدة ، والتي بنى عليها الامين العام مبادراته . وان تقييم جانبنا للنوايا الحقيقية لليونانيين والمعسكر القبرصي اليوناني تؤيده هذه الاعمال ، فهم لم يتخلوا بعد عن عادتهم القديمة في النظر الى قبرص على انها جزيرة يونانية ، ناهيك عن قبولنا كشركاء حقيقيين ومتساوين في جمهورية فيدرالية تتكون من طائفتين ومنطقتين .

وبغية فهم تصرف القيادة القبرصية اليونانية على نحو أفضل ووضعها في اطارهـــا الحقيقي ، يتعين علينا ان نشير الى بيان ادلى به رئيس وزراء اليونان ، السيد باباندريو امام مجموعة حزبه البرلمانية في ٧ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٥ . لقد قال السيد باباندريـو في تلك المناسبة ، بين أمور أخرى :

" لقد كانت هناك لمدة طويلة مبادرات في اطار بعثة المساعي الحميـــدة للسيد بيريز دى كويبار . وينبغي ان اوضح ان تلك المبادرات لم تكن على الاطلاق تتفق مع قرارات مجلس الامن والجمعية العامة واعلاناتهما . . .

" تتكون هذه المبادرات من محاولات السيد بيريز دى كويبار لايجاد حـــل تفاوضي بين الطائفتين . وانني أتعمد تسميتهما طائفتين لان محاولات الوساطـــة قد خلقت هذا المناخ . . . وبالنسبة لنا ، فان مشكلة قبرص كانت ولا تزال وسوف تبقى مسألة دولية . وليست مسألة خلاف بين طائفتين " .

بعد ذلك يمضي السيد باباندريو ، فيشكو من معارضته واتهام الغير له واتهـــام الجانب القبرصي اليوناني بعدم التقدم في المفاوضات والاتصالات ويضيف قائلا :

"ان هذه الاتهامات المستمرة هي سبب بقاء قبرص داخل اطار مبادرات السيد دى كويبار وتصرفها في حدود هذا الاطار" .

ان هذا السرد الواضح للوقائع على لسان السيد باباندريو يفسر كل شيء . ويفسر بشـــكل واضح سبب فشل المحادثات بين الطائفتين وفشل مبادرات وجهود الامين العام . ويعتـرف بأن الجانب اليوناني والقبرصي اليوناني يتشدق طوال الوقت بالمفاوضات بين الطائفتيـــن ومهمة المساعي الحميدة للامين العام . ويتضمن هذا السرد للوقائع تفسير رفض السيـــد كيريانو لمشروع الاتفاق المؤرخ في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر . واعتقد ان البعض منكـــم يتفقون معي على استخلاص انه فيما يتعلق بالجانب اليوناني والقبرصي اليوناني فان ادامـة الصراع هي غاية في ذاتها .

وعلى الرغم من كل ذلك ، ما زال الشعب القبرصي التركي وقيادته المنتخبة يتحليان بالصبر البالغ ويؤمنان بمبادرة الامين العام للامم المتحدة وقد استمر طوال تلك الفترة فـــي تأييد تلك المبادرة والتعاون معها على نحو كامل . وبالرغم من الضغوط الكبيرة لفـــرض عكس ذلك أبقت حكومة الجمهورية التركية لقبرص الشمالية قنوات اتصـــالاتها مفتوحة مع السيد بيريز دى كويبار بغية مساعدته للدفع قدما بمبادرته بعد النكسة التي كابدها على يـــد السيد كيريانو في ١٧ كانون الثاني/يناير .

ونتيجة لهذه الاتصالات ، وجه الامين العام الدعوة الى الرئيس دينكتاش لاجراء المزيد من المشاورات معه في نيويورك في ١١ و ١٢ من ايلول/سبتمبر ١٩٨٥ . وقـــد شجعت هذه المحادثات الصادقة التي استمرت يومين الامين العام على الادلاء بالبيـــان التالـــي :

"أجرى الامين العام محادثات بالغة الفائدة مع صاحب السعادة السيد دينكتاش. وستساعد هذه المحادثات الامين العام في تقييم الحالة الراهنة وفـــي اتخاذ قرار بشأن الخطوة التالية التي سيتخذها الامين العام في المستقبـــل القريب . وسيواصل الامين العام اتصالاته مع الجانبين" . (البيـان الصحفي ، SG/SM/ 13752) .

وبعد ذلك استجاب الجانب القبرصي التركي استجابة ايجابية لدعوة الامين العام لاجراء المزيد من المشاورات على المستوى الفني في لندن في ١٨ و ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ . وقد اعتبر الامين العام هذه المفاوضات مفيدة أيضا . ومن المزمع القيام باتصالات جديدة .

ان الشعب القبرصي التركي ، ايمانا منه بعدالة كفاحه والتزاما منه بالحل السلمي لخلافاته مع الجانب القبرصي اليوناني ، سيستمر كعهده في الماضي في تقديم تعاونه الكامل المخلص للامين العام في جهوده في اطار مهمة مساعيه الحميدة .

وتعلم الجمهورية التركية لقبرص الشمالية ، ان دولتها قائمة شرعا على اساس دستوري واخلاقي سليم ، وترى انه يمكن استخدامها كنقطة انطلاق لاستعادة الشرعية والقانون الى قبرص بأكملها . وبهذه الطريقة وحدها يمكن ازالة عدم الشرعية وانعدام القانون اللذين سادا قبرص لمدة ٢٢ عاما .

وندعو القيادة القبرصية اليونانية في هذا الوقت المتأخر ان تتراجع عن حافة الهاوية وان تفهم ان مصالحها ايضا تكمن في المصالحة بينها وبين الجانب القبرصي التركي . وهذه المصالحة يمكن تحقيقها دون أية تضحيات لا داعي لها من جانبه ، لان جميع مقومات وعناصر هذه المصالحة تكمن في مختلف الاتفاقات التي أبرمها الجانبان خلال السنوات الماضية. وليست هناك الا ضرورة احترام الاتفاقات التي ابرمت معنا وتنفيذها . ونحن على ثقة من ان قبول القيادة القبرصية اليونانية لهذا المسار سيؤدي الى اقامة جمهورية اتحادية ذات طائفتين ومنطقتين تضمن المركز السياسي المتساوي والحقوق والاماني المشروعة للجانبين في قبرص .

ويتمثل العنصر الوحيد لضمان جدوى واستمرار هذه التسوية في الضمان التركي الذي اثبت فاعليته وانقذ الشعب القبرصي التركي وجزيرة قبرص من الدمار والاستعمار . ولا يمكننا التخلي عن هذا الضمان ولا يمكن للجانب القبرصي اليوناني ان يعارضه الا اذا كان يضمر نوايا شريرة للمستقبل .

وان رفض هذا الضمان او محاولات تجاوزه بوسائل مبتدعة حديثا تدمر فرص النجاح في التوفيق بين الخلافات بين الجانبين في قبرص . وهذا الموقف ، بالاضافة الى الشرط

السبق لسحب جميع القوات التركية قبل تحقيق حل في قبرص ، لا يخدم الا تلك المصالح المرتبطة بادامة الصراع ومعاداة الاتراك . ولا يخدم هذا سوى المصلحة الذاتية لرئيس الوزراء باباندريو الذى قدم للعالم في البيان الذى ادلى به امام برلمانه في ٦ كانون الاول/ديسمبر ، اى قبل الانتخابات القبرصية اليونانية في الجنوب بيومين فقط ، اشعارا واضحا آخر بعزمه على اعاقة جميع الجهود الرامية الى ايجاد حل تفاوضي مرض للصراع في قبرص .

وفي نفس ذلك البيان حذر السيد باباندريو ، في جملة امور ، الطائفة القبرصية اليونانية من التقارب من الجانب القبرصي التركي عن طريق المفاوضات في اطار بعثة المساعي الحميدة للامين العام التي يرفضها وفقا لما عبر عنه في بيان سبق ان اقتبست منه . كما وجه تحذيرا قاطعا للطائفة القبرصية اليونانية بانه لا يخامره اى شك حول مسألة التدخل في شؤونها الداخلية . وحاول بكل الوسائل التأثير على نتيجة الانتخابات البرلمانية القبرصية اليونانية لصالح السيد كبريانو وجبهة الرفض . وتبين نتائج الانتخاب انه نجح في هذا الخصوص . وباستقرار الامور في جنوب قبرص نتساءل هل سيسمح للسيد كبريانو والمستفيدين الآخرين بتناسي المساعدة التي حصلوا عليها بفعل هذه التهجمات من جانب السيد باباندريو .

والسؤال الحاسم هو ما اذا كان الامين العام سيتمكن ، بعد هذه التهجمات التي لا مبرر لها الموجهة الى مبادراته من جانب السيد باباندريو ، والتي ترحب بها القيادة القبرصية اليونانية الحالية ، من الاستمرار في مبادراته . وترى الصحافة الدولية بوضوح ان هذه النتائج تعتبر نكسة .

انتقل الآن الى القرار الذى اعتمد توا واود ان اشدد على النقاط التالية .

ان حكومة الجمهورية التركية لقبرص الشمالية تجد نفسها مرة أخرى في موقف الرفض الكامل للقرار الذى اعتمده المجلس توا . ولئن كنا لا نشكك في اخلاص المجلس في رغبته في ايجاد حل ودى للمشاكل القائمة بين الجانبين في قبرص ، فاننا نعتقد مع ذلك ان هذا القرار لن يساعد في تجاوز الهوة بين طرفي الصراع . وعلى النقيض من ذلك وفي

ضوء ما سبق ، فان هذا القرار سيزيد من تعنت الجانب القبرصي اليوناني حيث يجد ان المجتمع الدولي يتغاضى مرة أخرى عن ادعاءاته . وهذا بالتأكيد هو نتيجة الاشارة الـــى "حكومة قبرص" في القرار .

وان الادارة التي يشير اليها القرار باعتبارها "حكومة قبرص" ليست الا كيانا مغتصبا غير شرعي تمكن ، بأى وسيلة كانت وبالتقاعس عن اداء واجباته كما قلت من قبل ، من اخفاء طابعه الشرير وراء لقب "حكومة قبرص" . نعم في وقت من الاوقات كانت هناك حكومة شرعيـــة في قبرص مؤهلة دستوريا وقانونيا واخلاقيا لتمثيل قبرص باكملها ، ولكن تلك الحكومة كمـــا يتذكر البعض ، قد اطيح بها بقوة السلاح عن طريق الجانب القبرصي اليوناني الذى طـرد القبارصة الاتراك من جميع اجهزة تلك الحكومة . وبالتالي فان حكومة قبرص ، كما ينص دستور ١٩٦٠ البائد ، لا تقوم لها قائمة كما ان دستور ١٩٦٠ قد نحيّ جانبا . وان من يميلون منا الى البحث عن الامر الواقع في قبرص يتعين عليهم ان يتذكروا ويمعنوا النظر في هـــذه الحالة لانها تشكل الامر الواقع الوحيد الذى نعلم انه يحدث في قبرص . وهو الامر الواقـع الساطع الذى لم يذعن له شعب قبرص ولن يذعن له ابدا .

ان دعم الآخرين لهذا الكيان غير الشرعي قد يعطيه مركزا متفوقا في تعاملاتـــه الدولية والثنائية لكن العنصر الحاسم في نهاية المطاف هو عدم اعترافنا له . واسمحوا لـــي ان اؤكد مرة اخرى انه ما لم يحرر هذا المقعد المسلوب من عبثه لن تكون هناك جدوى فـــي الامل في ان القيادة القبرصية اليونانية ستشرع في حوار مجد مع نظيرتها القيادة القبرصيـــة التركية بغية ايجاد حلول لخلافاتنا المعلقة .

وبالمثل ، فان الاشارة الواردة في الفقرة الرابعة من الديباجة الى " القرارات الاخرى ذات الصلة " غير مقبولة لدى الجانب القبرصي التركي ، مادام انه رفض هذه القرارات او قبلها مع ابداء تحفظات عليها .

وفيما يتعلق بالاشارة الواردة في الفقرة ٢ من المنطوق الى " مهمة المساعي الحميدة" الذي يضطلع بها الامين العام للامم المتحدة ، فان حكومة الجمهورية التركية لقبرص الشمالية تود ان تعلن انها تفهم ان هذه المهمة تنبثق عن قرار مجلس الامن ٣٦٧ (١٩٧٥) ، وبهذه الحالة تتعهد حكومة بلادى بتقديم تأييدها الكامل لها . وكما كان الحال في الماضـــي ، فنحن على اهبة الاستعداد للتعاون مع أية مبادرة قد يرغب الامين العام في الاضطلاع بهـــا في اطار مهمة المساعي الحميدة التى يقوم بها .

وفي الفقرة ٣ من المنطوق ، ترد اشارة الى " الولاية الحالية " لقوة الامم المتحـدة لصيانة السلم في قبرص . وكما ذكر الامين العام للامم المتحدة نفسه ،السيد بيريز دى كويبار ، في الفقرة ٧ من تقريره الى المجلس ، الوارد في الوثيقة S/17657 ، المؤرخة في ٣٠ تشريـــن الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ فان هذه الولاية قد :

" حددت في سياق المواجهة بين الطائفتين القبرصية التركية والقبرصيـــة اليونانية ".

وبالتالي ، وبعد ٢١ عاما ، فان الولاية قيد البحث لا تتفق مع الظروف والاوضاع التي تغيرت اليوم تغيرا جذريا . ولذلك فاننا نعتقد ان اعادة النظر في ولاية القوة امر ضرورى طـــال انتظاره .

وبالرغم من رفض الجانب التركي القبرصي لمشروع القرار الحالي في مجمله رفضا لا يمكن تحاشيه ، للاسباب المذكورة اعلاه ، فانه مستعد مع ذلك لقبول وجود القوة على اراضـــي الجمهورية التركية لقبرص الشمالية ، على نفس الأسس المعلنة في حزيران/يونيه ١٩٨٥ .وبالتالي فان موقفنا لا يزال يقضي بان يقوم كل من المبدأ والنطاق والاشكال والاجراءات الخاصة بالتعاون بين سلطات الجمهورية التركية لقبرص الشمالية وقوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص ، على المقررات التي لن تتخذها سوى حكومة الجمهورية التركية لقبرص الشمالية .

ويحدونا وطيد الامل في ان تبدى الحكومات المساهمة بقوات في قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص موقفا محايدا في النزاع بين هذين الشعبين . ولا اود ان اخـــوض في تفاصيل المسألة ، ولكن لا يسعنى الا ان اقول ان الامين العام قد اعلم بالمسألـــة . وسنبقي هذه المسألة قيد الاستعراض في ضوء ما وقع مؤخرا من تطورات تسببت بشكوك خطيـرة .

وقبل ان اختتم بياني ، اود ان انتهز هذه الفرصة لاعرب مرة اخرى للسيد خافييـر بيريز دى كويبار عن شكر حكومة بلادى وتقديرها العميقين له لما يبذله من جهود دؤوبـــة في اطار مهمة مساعيه الحميدة وللطريقة المتوازنة والمنصفة التي يقوم بها باتصالاته مع الجانبين في قبرص . ونحن مدينون له .

ونعرب عن شكرنا وتقديرنا العميقين للسيد براين اوركارت ، وكيل الامين للشـــؤون السياسية الخاصة ، الذى حظي طوال سنوات خدمته الطويلة القيمة في الامم المتحدة ،باحترام جميع الاطراف التي كان عليه ان يتعامل معها . ونحن في شمال قبرص نحترمه احتراما بالغـــا ونتمنى له النجاح في مساعيه في المستقبل .

ونتقدم ايضا بالشكر والتقدير الى الممثل الخاص بالنيابة للامين العام في قبرص ،السيد جيمز هولفر ، والى اللواء غونثر غرايندل ، قائد قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص والى الضباط والرجال الذين يعملون تحت امرته ، على تفهمهم وعلى الطريقة الفعالة التي اضطلعوا بها بواجباتهم خلال هذه الفترة .

ونود ايضا ان نتوجه بالشكر الى اعضاء الامانة العامة الذين يتعاملون مع قضية قبرص . واننا نثني على السيد غوستاف فيسيل والسيد فياند وميتكو بيكولتفانيهما في الاضطـــلاع بمسؤولياتهما .

وأخيرا ، أود ان انتهز هذه الفرصة لاتمنى للسيد ماراك غولدينغ كل النجاح فـــي منصبه الرفيع الجديد .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) اشكر السيد كوراى على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي .

المتكلم التالي هو ممثل تركيا ، واعطيه الكلمه .

السيد تركمان (تركيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : انني ممتن لكـم سيدى الرئيس ولبقية اعضاء المجلس لاتاحة هذه الفرصة لى لادلي ببيان .

وأود ان اهنئكم على توليكم رئاسة مجلس الامن لشهر كانون الاول/ديسمبر . وانـني على ثقة ان خبرتكم وحكمتكم سيكون لهما قيمة بالغة في توجيه مداولات المجلس الى نتائـج بناءة . واسمحوا لى ان اشيد ايضا اشادة حارة بالسفير ريتشارد ولكوت ، الذى ترأس المجلس بطريقة بارزة ومرموقة في شهر تشرين الثاني/نوفمبر .

قريبا ستدخل قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص عامها الثاني والعشرين مـن وجودها . ولحسن الطالع لم يعد القبارصة الاتراك يواجهون الحالة المؤسفة التي ادت الـى انشاء القوة ووزعها في الجزيرة خلال الايام المظلمة من عام ١٩٦٤ . وينبغي النظر الى وجـود القوة بعد ٢١ عاما في ضوء الظروف المتغيرة تغيرا جذريا في الجزيرة ، وفي سياق دورهـا في دعم جهود صنع السلام . وبسبب هذا الدور بوجه خاص كنا نتمني ان يحتوى هذا القـرار المتصل بالقوة على ما يحظى بتأييد جميع الاطراف المعنية مباشرة .

ولا حاجة بي الى ان اكرر هنا اعتراضاتنا الجوهرية على فحوى القرار الذى اتخـذه المجلس توا . فهي معروفة جيدا لدى اعضاء المجلس ولا تزال سارية . وقد اكد السيـــد اوزاركواى مرة اخرى على موقف الجمهورية التركية لقبرص الشمالية ازاء القرار الحالي وعلى شكل وجود القوة في شمال قبرص . ولا اود سوى ان اؤكد على موافقة الحكومة التركية التامة علـى هذا الموقف .

اننا نفهم بالطبع رغبة الجمهورية التركية لقبرص الشمالية في ان تبقي قيد الاستعراض موقفها من وجود القوة ، ولا سيما في ضوء التطورات الاخيرة التى قد تضعف حياد بعـض البلدان المساهمة بقوات .

واود ان اشكر الامين العام على تقريره الحالي الذى يعكس الجهود المتواصلة التي يبذلها في اطار مهمة مساعيه الحميدة لايجاد حل سلمي للمشاكل القائمة منذ أمد طويـل بين الجانبين في الجزيرة . وقد أيدت الحكومة التركية دائما الامين العام وشجعته في مهمته ،

ونحن ممتنون له على مواصلة مساعيه الحميدة . واننا سنواصل بالتأكيد الاضطلاع بدور بناء في تأييد تسوية متفق عليها بين القبارصة الاتراك والقبارصة اليونانيين - وهما شعبا قبرص اللذان يتعين عليهما تسوية خلافاتهما من خلال المفاوضات بطريقة تلبي الشواغل والمصالح الشرعية لكلا الجانبين على اساس المساواة السياسية .

ولا اود ان اخوض في جوهر المسألة في هذه المرحلة حيث ان اعضاء المجلس قد ظلوا على علم بالجهود التي بدأها الامين العام في آب/اغسطس ١٩٨٤ والتي اسفرت عن عقد اجتماع مشترك رفيع المستوى في ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ . فالنتيجة المؤسفة لهذا الاجتماع قد استمرت بالتأثير على التطورات اللاحقة بصورة لا يمكن تحاشيها .

وكما ذكر الامين العام في تقريره ، فان آراء الجانب القبرصي التركي قد نقلت اليه باستفاضة في ٨ آب/اغسطس من جانب الرئيس دنكتاش ،الذى قابل بعد ذلك الامين العام في نيويورك في ١٢ و١٣ ايلول/سبتمبر ١٩٨٥ . وذكر الامين العام انه سيكون على اتصال بكلا الجانبين فيما يتعلق بالخطوة التالية التى سيتخذها . وبناء على اقتراح الامين العام اجريت محادثات على المستوى الفني بين المفاوض القبرصي التركي ومستشاريه وموظفي الامين العام في لندن في تشرين الثاني/نوفمبر . واجرى الامين العام ايضا محادثات مماثلة مع الجانب القبرصي اليوناني . ونأمل ان تمكن هذه المباحثات الامين العام من مواصلة مهمة مساعيه الحميدة بفرصة نجاح اكبر . ولكن لابد لي ان اقول ان بعض التطورات الاخيرة والبيانات التى ادلى بها القبارصة اليونانيون والزعماء اليونانيون لا يمكن ان توفق مع الرغبة الحقيقية في الاسهام في تسوية تفاوضية .

وفي تشرين الاول/اكتوبر اعرب رئيس الوزراء بابا ندريو، عند ما تكلم امام مجموعـــة "باسوك" البرلمانية، عن معارضته لفحوى ونطاق جهود الامين العام بشأن قبرص. وآنئـذ اضطر الامين العام الى تذكير السيد باباندريو بأساس مهمة المساعي الحميدة التي يقـــوم بها، فضلا عن بيان رئيس مجلس الأمن الذي يهيب بجميع الاطراف ان تتعاون مع الامين العام.

وفي وقت أحدث ادلى رئيس الوزراء باباندريو ببيان في البرلمان يتناقض والحيثيـات الأساسية التي ترتكز عليها جهود الامين العام. وقد جاء بيان السيد باباندريو فـــي ٦ كانون الاول/ديسمبر قبل الانتخابات القبرصية اليونانية مباشرة التي اجريت في ٨ كانون الاول/ديسمبر. ولا اود ان اخوض في تفاصيل هذا التوقيت، لكن الغرض من البيان شخصته بوضوح الصحافة الدولية. ولا قتبس هنا من فقرة من صحيفة "نيويورك تايمز" الصادرة في ٩ كانـــون الاول/ديسمبر حول عواقب الدعم الهام الذي تلقاه السيد كيبريانو من السيد باباندريو:

"ان نتيجة هذا التنافس في المطالب الوطنية، وفقا لما قاله الدبلوماسيون، هي ان نطاق الموقف السياسي القبرصي اليوناني بأسره دفع الى موقف اقل ميلا نحـو التوفيق. ويعتقد ان هذا سيقلل حتى من احتمالات نجاح جهود السيد بيريـــز دي كويبار لاعادة السيد كيبريانو ورؤوف دنكتاش، زعيم الطائفة التركية بلا منـــازع، الى نيويورك في محاولة اخرى لانهاء المأزق القائم منذ ١١ سنة". (صحيفـــة "نيويورك تايمز"، ٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٥، ص 4-A)

ان البيان الاخير للسيد باباندريو لا يمكن ان يوصف الا بالموقف المتشدد جدا ضد أية تسوية تفاوضية. ومما له مغزاه ان زعيم المعارضة اليونانية ذكر في البرلمان انه يختلـــف اختلافا جذريا مع السيد باباندريو بشأن مشكلة قبرص، وأضاف انه توجد هنالك امكانيـــات لتسوية الموضوع تسوية عادلة في سياق مبادرة الامين العام. وتكلم زعيم المعارضة اليوم مرة أخرى واتهم السيد باباندريو بتقويض جهود الأمين العام. ومع الواضح أن السيد كيبريانـــو يؤيد تأييدا كاملا السيد باباندريو. وأعرب عن امتنانه وتقديره لموقف رئيس الوزراء اليوناني.

وفي ظل هذه الظروف من الواضح ان التقدم لن يتحقق الا اذا غير الزعماء القبارصة اليونانيون والزعماء اليونانيون مواقفهم الأساسية وخلصوا الى انهم يريدون حقا اتفاقا تفاوضيا.

واذا تنافسوا فيما بينهم بالقاء خطب تنم عن التمرد ولا تتصل بأية صورة بواقع الحالة ورغبـــة المجتمع الدولي ، فلن يصدقهم حتى الرأى العام في بلادهم ، وهو ما تجلى في ردود الفعل في اليونان والجنوب القبرصي .

ومن واجب تركيا واليونان ان تبذلا قصاراهما لتيسير وتشجيع الاتفاق بين الجانبيـــن في قبرص من خلال مهمة المساعي الحميدة التي يقوم بها الامين العام . وهذا ما تفعله تركيا ، ويجب ان يكون واضحا للجميع اننا لن نؤيد اية عملية تفاوضية اخرى . واذا كانت اليونان غيـــر راضية عن مهمة الامين العام واحتمالات التسوية في قبرص على أساس المبادئ المتفق عليها بين القبارصة الاتراك واليونانيين ،فعليها على الاقل ان تحجم عن التدخل بطريقة سلبية هدامة . لكن الحكومة اليونانية في الوقت الحاضر تتدخل بصورة فعالة في عملية المفاوضات بهدف واضح هو الاخلال بها . وتظهر بين وقت وآخر علامات نذيرة بالشؤم على النية في توسيع نطاق هـذا التدخل الى الميدان العسكرى . وفي هذه المرحلة اعتقدنا ان من المناسب ان نسترعـــي انتباه مجلس الأمن الى المخاطر الكامنة في السياسات اليونانية الحالية .

والواقع ان كلمة الممثل الدائم لليونان اكدت مخاوفنا . فقد اوضحت ان السيد باباندريو يود ان يفرض شروط التسوية في قبرص . وقدم السفير دونتاس في الحقيقة سيناريو مفصلا مكتوبـــا في أثينا . ومن الواضح ان السيد باباندريو يعتبر ان له الحق في ان ينقض اى اتفاق يتوصـــل اليه الطرفان المتفاوضان اذا لم يرق له . وهذا البيان من قبل السفير دونتاس ابلغ دليل علـى ان العقبة الرئيسية اليوم في طريق الاتفاق التفاوضي بين الجانبين القبرصيين هي اليونـــان واليونان سبب المأساة في قبرص ؛ وعلى السيد باباندريو الا يضاعف تفاقمها .

لقد وردت ادعاءات خبيثة لا أساس لها في بيان السفير موشوتاس . ومن الواضح انه بذل مجهودا خاصا للتغطية حتى على بياناته السابقة في هذا الصدد . هل يعتقد حقـــا ان هذه المهاترة المركزة ستصرف انتباه مجلس الامن عن المسألة الحقيقية ؟ وهل ان الادارة القبرصية اليونانية مستعدة للتفاوض على اتفاق في الاطار الذى اقترحه الامين العام ؟ وان لم تكن مستعدة فهذا الهراء الغزير الذى تعرضنا له قبل قليل ليس الا مضيعة للوقت .

ولهذا لن اضيع من وقت المجلس اكثر بالرد على السيد موشوتاس . اسمحوا لي ان اوضح نقطة واحدة فقط . ان مشروع الاتفاق الذي قدمه الامين العام في كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ توخى مفاوضات جديدة حسب جدول زمني لانسحاب القوات غير القبرصية - ليس القوات التركية فقط . وقد قبل القبارصة الاتراك بمشروع الاتفاق هذا ،لكن القبارصة اليونانيين رفضوه . ومن ثم فكل ما قيل عن انسحاب القوات التركية ديماغوجيه محضة .

ختاما اود ان اكرر شكرنا للامين العام وان اطمئنه الى دعم حكومتي الكامل لمهمة المساعي الحميدة التي يقوم بها . ونرجو ان تتكلل جهوده في هذا الاطار بالنجاح . واود ان اعرب عن تقديرنا للواء غونتر غرايندل ، قائد قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص وأفراد القوة . كما اود ان اشكر السيد جيمس هولفر ، الممثل الخاص بالنيابة للأمين العام في قبرص ، فضلا عن موظفي الامانة العامة هنا في نيويورك الذين تتعلق اعمالهم بقبرص فهم جميعا يتمتعون بثقة الجانب التركي ،ولهذا اهمية خاصة جدا في سياق هذه المشكلة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) . اشكر ممثل تركيا على الكلمات الطيبة التي وجهها الي .

طلب ممثل قبرص ان يسمح له بالتكلم ، وأعطيه الكلمة .

السيد موشوتاس (قبرص) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : على عكس ما فعل ممثل تركيا ، أود ان استغرق من وقت المجلس دقائق قليلة لاصحح الموقف وادافع عن حكومتي وشعبي . وانا افعل ذلك باءمل انه لو وضحت بعض الحقائق بجلاء امام هذا المجلس ورئيت المشكلة التي نواجهها في منظورها الصحيح اكون قد ساهمت مساهمة ايجابية في الجهود المبذولة الآن لتحقيق حل عادل ودائم . وكما فعلت في الاجتماعات السابقة لمجلس الأمن ، سأوجه ملاحظاتي الى ممثل تركيا وحده . ولا اعتزم ان اتجاهل - ولا اعتقد ان اعضاء هذه الهيئة سيتجاهلون - بيان الشخص الذي سمح له بالتكلم بصفته الشخصية وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت لاجراءات مجلس الامن - والذي اساء استغلال

هذه الفرصة ليعزز صوت دولة الاحتلال . ورغم بيانه ذاك ، أشعر ان تركيا هي المســـؤول الرئيسي وان تركيا هي التي ادلت بالبيانين ؛ فالذى يقوم بأعمال من خلال العملاء انمـــا يقوم بها بنفسه .

وأقول فقط للسيد كوراى انه اذا ازاح قناع العمالة فسيرى الناس انه قبرصي في الواقع. وانا اعتبره بصدق كذلك - وأعتبره عضوا من طائفة تشكل جزءا لا ينفصم عن شعبنا .

ان ممثل تركيا ، عن طريق السيد كوراى ، وفي بيانه هو ، تكلم باستفاضة للتقليل من أهمية مسألة انسحاب قوات الاحتلال . وهدفه واضح . فاذا استبعدت قوات الاحتلال وسمح للشعب القبرصي بالحركة بحرية في ارجاء بلاده ، وحرمت تركيا من أية ذريعة تزعم على أساسها بامكانية تواجد قوات الغزو ، فان كل النظرية التركية الرامية الى تصوير طغيانها على انه محاولة لصنع السلام ستتبدد تماما .

ولا شك ان المجلس يقدر أن تركيا والقلائل الواقفين الى جانبها لن ينجحوا في مناوراتهم التسويفية . ولا يمكن أن يقنعوا هذا المجلس والعالم بالأفكار الزائفة القائلة بأنه ليست هناك حاجة للاهتمام بالتفاصيل الصغيرة مثل انسحاب قوات الاحتلال التركية وتطبيق ادنى متطلبات هيكل الدولة ، سواء كانت فدرالية أو موحدة ، على قبرص . والحد الأدنى الذى أتكلم عنه هو توفر الحريات الثلاث : حرية المواطنين في التنقل ، وحرية الاستيطان وحرية حيازة الممتلكات ، لا سيما اذا حرموا من تلك الممتلكات على يد الغزاة كما قلت في كلمتي ، وعلى يد المستوطنين من تركيا .

ولكن اسمحوا لي أن أعلن أن الناطقين باسم أنقرة بعيدون عن الصواب ويزدرون مجلس الأمن كلما تكلموا في المجلس بتقديم مقترحات ودعاوى انفصالية وتقسيمية تكرس الاحتلال العسكرى وتمنع أو تعطل تمتع الشعب القبرصي برمته بحقوق الانسان الأساسية .

ان الجانب التركي يشكو من اعلان لواندا واعلان الكمنولث . ويقولون ان هذه الاعلانات متحيزة وبالتالي ليست ملزمة . هل لي أن اذكر المجلس بأن تركيا صوتت لصالح القرار ٣٢١٢ (د-٢٩) في الجمعية العامة ؟ ذلك القرار ، كما قد تتذكرون ، قد أيده فيما بعد مجلس الأمن في قراره ٣٦٥ (١٩٧٤) وأصبح بذلك ملزما . هل يعتبر ممثل تركيا أن ذلك لا يمت الى الواقع بصلة ؟

لقد صوتت تركيا لصالح هذا القرار ، فماذا فعلت لتنفيذه ؟ هل انسحبت قوات الاحتلال التركية ، كما نص عليه هذا القرار ؟ هل المطلب الخاص باحترام سيادة قبرص واستقلالها وحرمة أراضيها ووحدتها تم الوفاء به ؟ هل سمح للاجئين بالعودة الى ديارهم وأراضيهم بأمان على النحو المنصوص عليه في ذلك القرار ؟ تلك هي النقاط التي يتعين على ممثل تركيا أن يتطرق اليها بنفسه .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أعطي الكلمة لممثل اليونان .

السيد دونتاس (اليونان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أشير الى كلمات وملاحظات قليلة أدلى بها السفير تركمان .

أشار زميلي الموقر الى تصريحات رئيس الوزراء باباندريو، ولبها ان الجيش التركي يجب أن ينسحب من قبرص قبل انشاء أية حكومة انتقالية — هذا هو لب كل تصريحات رئيس الوزراء باباندريو — ويصر السفير التركي على ان هذه التصريحات لا يمكن التوفيق بينها وبين مبادرة الأمين العام، وأن هذه التصريحات تتعارض مع التسوية التفاوضية . وقال أيضا أن تلك البيانات تقوض — وقد لا أكون استعمل كلماته حرفيا، وانما أعطي نحوى ما قاله — مبادرة الأمين العام .

اسمحوا لي أن أحاول تصحيح الموقف . نحن لسنا ضد مبادرة الأمين العام . ومنذ لحظات اتيحت لى الفرصة لأكرر موقفنا من هذه المبادرة . وقلت بجلاء كامل، بل وبشكل قاطع، ان الحكومة اليونانية "أيدت دائما، ولا تزال تؤيد مبادرة الأمين العام" واستطردت بقولي "اننا نقدر جهوده التي لا تكل وتفانيه في القيام بمهمة بالغة الصعوبة" . واختتمت ذلك الجزء بقولي باننا نتمنى مخلصين أن يكون في مقدوره، من خلال المبادرة التي اتخذ زمامها، ان يرأب الصدع بين موقفي الطرفين في قبرص . هذا ما قلته، وهذا لا يتفق مع ما يصر السفير تركمان على أني قلته .

ولكن فضلا عن ذلك أود أن أوضح أيضا أننا لا نؤيد فحسب مبادرة الأمين العام؛ بل وقدمنا مساهمات ايجابية كبيرة عديدة في اطار الاتصالات العديدة الكثيرة من أجل انجاح تلك المبادرة . لكن ما نعرضه — وأود أن أشدد على ذلك بقوة — هو استمرار احتلال القوات التركية لقبرص . وفي هذا نحن متشددون ولا نحيد .

وأود أن أسأل السفير تركمان : لماذا يفسر بطريقة معوجة ما قلناه من أننا نعتبر انسحاب قوات الاحتلال من قبرص شرطا لا يتفق بتاتا مع مبادرة الأمين العام . هل يؤمن أن الأمين العام يؤيد استمرار الاحتلال، أو ربما، وهذا الأمر أكثر احتمالا، يتمنى أن يعطينا تلميحا واضحا بأن القوات التركية لن تنسحب من قبرص ؟

وهناك نقطة أخرى أود أن أتطرق اليها بايجاز بالغ . قال السيد كوراى ان رئيس وزراء اليونان، في أحد بياناته الأخيرة في البرلمان، قد حذر القبارصة اليونانيين من أى تقارب بين الطائفتين . هذا غير صحيح على الاطلاق . ولم يحدث في أية مناسبة أن قال رئيس الوزراء أو ألمح الى انه يعارض التقارب بين الطائفتين . والشرح الوحيد هو أن السيد كوراى ربما لم يتح له الوقت لقراءة بيان السيد باباندريو، ووجد من الملائم أن يصوغ بيان رئيس الوزراء حسب أهوائه .

وأتردد بعض الشيء في الاشارة الى ملاحظات السفير تركمان . فقد أشار الى بيان لزعيم المعارضة اليوناني ينتقد فيه رئيس الوزراء . ان اليونان، شأنها شأن بلدان كثيرة أخرى، تنتقد فيها المعارضة الحكومة في الكثير من الأحيان . وآسف كل الأسف لأن الوضع في تركيا لا يسمح لي بأن استشهد ببيانات المعارضة التركية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أعطي الكلمة لممثل تركيا .

السيد تركمان (تركيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : قبل كل شيء أود أن أطمئن السفير دونتاس انني سأبعث اليه ببعض البيانات الصادرة عن زعماء المعارضة في تركيا، اننا نقبل بوجود الديمقراطية في اليونان . والديمقراطية في اليونان حلت بعد انتهاء مأساة قبرص في ١٩٧٤، عندما حاولت الدكتاتورية اليونانية غزو الجزيرة . وبفضل التدخل التركي والآثار المترتبة على ذلك التدخل - أى صيحة الرأى العام اليوناني ورد فعل الشعب اليوناني - عادت الديمقراطية الى اليونان .

لذلك أعتقد أنه من غير الملائم للسفير دونتاس أن يحاول أن يلمح بأنه لا توجد ديمقراطية في تركيا . فهناك ديمقراطية اليوم في كل من تركيا واليونان .

الآن ربما كان أحد أسباب عدم قيام زعيم المعارضة في تركيا بانتقاد سياسة الحكومة التركية بشأن قبرص هو أن سياسة الحكومة التركية واضحة في هذا الشأن . اننا نؤيد مهمة المساعي الحميدة للأمين العام . ولا ندخل في جوهر الموضوع . ولا نريد أن نؤثر بأى شكل سلبي على المفاوضات الجارية بين الجانبين في قبرص تحت رعاية الأمين العام .

يقول السفير دونتاس انه لا يرى فيما قاله السيد باباندريو شيئا ضد مبادرة الأمين العام، وأنه حيا الأمين العام . أنا لم أقل أنه لم يحيّ الأمين العام . ولكن ما قلته هو أن رئيس الوزراء باباندريو - بالموقف الذى اتخذه - يعرّض نتائج المفاوضات بين الجانبين في قبرص للخطر . وقد أمدنا السفير دونتاس نفسه باقتراح مفصل للسيد باباندريو، الا أن السيد باباندريو والحكومة اليونانية ليسا طرفين مباشرين في المفاوضات . وانما المفاوضون هم القبارصة اليونانيون من ناحية والقبارصة الأتراك من ناحية أخرى .

تحدث السفير موشوتاس باستفاضة عن القرار ٣٢١٢ (د-٢٩) وقرارات أخرى صادرة عن الأمم المتحدة وعن أن تركيا لم تنفذها، وقال ان تلك القرارات كلها ذات صلة بمناقشتنا هنا اليوم . وهي ليست كذلك . ان علينا أن نقرأ نص القرار الذى اعتمدتوا . ان الفقرة الوحيدة من المنطوق فيما يتعلق بالمفاوضات، وهي الفقرة ٢ من المنطوق، تطلب الى الأمين العام أن يواصل مهمة المساعي الحميدة التي يضطلع بها، وأن يبقي مجلس الأمن على علم بالتقدم المحرز، وأن يقدم تقريرا عن تنفيذ هذا القرار في موعد غايته ٣١ ايار/مايو ١٩٨٦ . وأنا لا أرى أية اشارة الى قرارات أخرى . ولذلك كان بيانه غير ذى صلة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : طلب ممثل اليونان الادلاء ببيان وأعطيه الكلمة .

السيد دونتاس (اليونان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد ترددت في طلب الكلمة مرة أخرى . وأود أن أقول بأنني عندما اقتبست مما قاله رئيس وزرائي وما قلته فانني لا أحكم مسبقا على نتائج المفاوضات . ان اليونان - وقد أوضحت هذا في بداية

بياني — بوصفها ضامنة لجمهورية قبرص أي بنفس الصفة التي تتمتع بها تركيا، شعرت بأن من حقها ومن واجبها أن توضح موقفها فيما يتعلق بهذا الجانب الدولي الهام لمشكلة قبرص، وأن نقول لجميع أعضاء المجلس أن أحد المواقف الرئيسية لليونان فيما يتعلق بحل المشكلة القبرصية هو انسحاب الجيش التركي . اننا لم نفرض ذلك الحل على الأمين العام ؛ولم نفرض ذلك الموقف على أحد . انما قررنا ببساطة موقفنا، وهو حق غير قابل للتصرف بالنسبة لنا .

فيما يتعلق بالفضل الذي ندين به لغزو الجيش التركي لقبرص، لأن الديمقراطية أعيدت الى اليونان بفضل ذلك الغزو — أود أن أؤكد للسفير تركمان أننا سوف نضع على قائمة المحسنين علينا بالديمقراطية اسم الجيش التركي بعد اسم "بريكلز" .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : طلب ممثل قبرص الادلاء ببيان، وأعطيه الكلمة .

السيد موشوتاس (قبرص) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان انسحاب القوات الأجنبية، أي في حقيقة الأمر القوات المحتلة، كما وصفت في قرارات ذات صلة صادرة عن الأمم المتحدة، لا يؤثر بالسلب على نتائج المفاوضات . وهو مطلب رسمي في مقررات رسمية صادرة عن هذه الهيئة، وتركيا لم تنفذ تلك القرارات . اننا هنا اليوم لنجدد مهمة قوة الأمم المتحدة لصيانة السلام في قبرص . والسؤال هو لماذا كانت هذه القوات هناك ؟ هذه القوات موجودة هناك لأن تركيا لا تمتثل لمقررات وقرارات هذه الهيئة . وأود أن استرعي انتباه ممثل تركيا الى القرار الذي اعتمدتوا، وبالتحديد الى الفقرة التي تنص على ما يلي :

"واذ يؤكد من جديد أحكام القرار ١٨٦ (١٩٦٤) المؤرخ في ٤ آذار/مارس ١٩٦٤ والقرارات الأخرى ذات الصلة"

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : قبل أن أعطي الكلمة لممثل تركيا الذي طلب الادلاء ببيان، أود أن أوجه نداء لمختلف الممثلين . لقد استمعنا اليكم بإنصات كبير . وانني — شأني شأن زملائي هنا — مقتنع بأنه لا طائل من اطالة هذه

المناقشة . ونحن — اذ نستمع الى وجهات النظر المختلفة التي نعرفها جميعا — لن نتمكن من حل المشكلة اليوم .

أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا .

السيد تركمان (تركيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سأتوخى الايجاز للغاية . أولا وقبل كل شيء ، عندما يتكلم السفير دونتاس عن الغزو التركي والدين الذي يدينونه للجيش التركي ، ينسى شيئا واحدا . ينسى أنه في عام ١٩٧٤ جاء الأسقف الراحل مكاريوس الى هذا المجلس وقال انه يواجه غزوا يونانيا ، وليس غزوا تركيا . وهذا ثابت في محاضر مجلس الأمن وبالتحديد في الوثيقة S/PV.1780. وما حدث في عام ١٩٧٤ كان تدخلا تركيا في اطار معاهدة الضمان التي يقول السفير دونتاس أنها تعطي اليونان الحق في املاء شروط تسوية في قبرص .

أود أيضا في هذه المناسبة أن أشير الى التناقض في موقف اليونان . فهي من ناحية ترفض معاهدة الضمان وتقول انها لا تريد أن تصبح عضوا في معاهدة الضمان في المستقبل ، ومن ناحية أخرى ، تحصل على مزاياها اليوم . انها تقول انها كسلطة ضامنة لها الحق في التدخل في عملية المفاوضات في قبرص . ونحن لا نفعل ذلك .

وفيما يتعلق "ببريكلز" ، ينبغي عليّ القول أننا ندين جميعا "لبريلكز" . الا أن اليونان نفسها لم تكن مخلصة تماما "لبريكلز" ، ولذلك فاننا سوف نقدم فروض الاحترام الى "بريكلز" ، ولكننا نقدم لقيصر ما لقيصر ، ومن المؤكد أن اليونان مدينة للتدخل التركي في قبرص بعد الغزو اليوناني لها بدين الاعتراف بالفضل لما تتمتع به من ديمقراطية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : رغم النداء الذي وجهته ، يطلب ممثل اليونان الادلاء ببيان وانني اعطيه الكلمة .

السيد دونتاس (اليونان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أقدر تمام التقدير كرم المجلس . وأود أن أقول انني لم أقل انني سوف أملي حلا . ومرة أخرى أكرر

أن ما قلته هو أننا أردنا أن نوضح موقفنا . فيما يتعلق بمعاهدة الضمان، لم نقل أننا لسنا قوة ضامنة . لكن ما قلناه أننا لا نعترف بأن معاهدة الضمان تعطي حق الغزو العسكري لقبرص .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : يطلب ممثل قبرص الادلاء ببيان وانني أعطيه الكلمة .

السيد موشوتاس (قبرص) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اذا كانت معاهدة الضمان قد أعطت هذا الحق، فانها تكون مخالفة للفقرة ٤ من المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة . وكما نعلم جميعا فان المادة ١٠٣ لا تسمح بوقوع مثل هذا التناقض .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : ليس هناك متحدثون آخرون، وهكذا أنهى مجلس الأمن هذه المرحلة الحالية من نظره للبند المدرج على جدول أعماله .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٢٠